


Distr.: General
7 August 2018
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١١٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية
وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس
حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن أوروغواي قررت تقديم ترشُّحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة
٢٠١٩-٢٠٢١ في الانتخابات المقرر إجراؤها في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

ووفقاً للفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، أتشرف بأن أحيل طي هذه الرسالة
التعهدات الطوعية لأوروغواي، التي تعيد فيها التأكيد على التزامها باحترام حقوق الإنسان وحمايتها
وتعزيزها (انظر المرفق).

إن ترشح أوروغواي لمجلس حقوق الإنسان هو دليل على استعدادها لدعم نظام حقوق الإنسان
في الأمم المتحدة والدفاع عنه بنشاط، وهو أمر يقع في صلب السياسات الداخلية والخارجية للبلد.

(توقيع) إلبيو روسيللي

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

ترشُّح أوروغواي لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١

التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

- ١ - قدمت أوروغواي ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. وتشارك أوروغواي بنشاط في عمل المجلس منذ إنشائه. وقد شجعت في هذا السياق على اعتماد إطار قانوني محكم وطموح للوفاء بولاية المجلس، وساعدت على جعل المجلس مؤسسة أقوى من خلال المشاركة المستمرة في أعماله وتقديم مساهمات بناة ترمي إلى الارتقاء بمعايير الحماية وتعزيز آليات عمل المجلس. ويشكل التطلع إلى عضوية المجلس نتيجة طبيعية لمبادئ وأهداف السياسة الخارجية لأوروغواي.
- ٢ - وقد استند العمل المتسق والنشط لأوروغواي على الصعيد الدولي، في كل من مجلس حقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة السابقة لحقوق الإنسان، إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في عالمية حقوق الإنسان وترابطها وتشابكها، والالتزام بالقانون الدولي، واحترام مبدأ سيادة الدول، ومركزية البشر باعتبارهم أشخاصاً للقانون.
- ٣ - وشكلت تلك المبادئ باستمرار الأساس الذي استندت إليه مشاركة أوروغواي في المجلس، التي اضطلعت بها بهدف دعم الاهتمام الدولي بالحقوق، والارتقاء بمعايير الحماية، وتعزيز فعالية هيئات الرصد.
- ٤ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تقدم أوروغواي التعهدات الطوعية التالية:

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الدولي

- مواصلة الإسهام في تعزيز النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال نحث يعزز التعاون بين الدول وفعالية الآليات المختلفة للنظام.
- مواصلة دعم عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بوسائل منها توفير موارد مالية غير مخصصة مسبقاً لأغراض معينة، مما سيمكن المفوضية من الاضطلاع بشكل أكثر فعالية بالعدد المتزايد من الولايات الصادرة إليها من الدول وتعزيز قدرتها على توفير تعاون تقني قيم إلى الدول.
- مواصلة تحديث الوثيقة الأساسية الموحدة لأوروغواي وتقديم تقارير وطنية إلى مختلف هيئات المعاهدات، وهي تقارير سيتم إعدادها بالتشاور مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم ومع المجتمع المدني، وبمشاركة الجهات الحكومية ذات الصلة.
- التشجيع على استخدام الإجراءات والولايات الخاصة للمجلس استخداماً أكثر عقلانية وموضوعية وغير انتقائي، وهو ما سيقضي تحسين أساليب عمل المجلس.
- الحفاظ على الدعوة الدائمة التي قدمتها أوروغواي في عام ٢٠٠٥ إلى جميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وتوفير التسهيلات اللازمة للتمكين من إجراء هذه الزيارات دون تأخير أو عقبات.

- مواصلة تعزيز الحوار والتفاوض وبناء توافق الآراء بوصفها ركائز لأساليب عمل مجلس حقوق الإنسان. ويجب تعزيز النهج التعاوني القائم على عدم المواجهة في تناول قضايا حقوق الإنسان.
 - مواصلة العمل على اتباع نهج موضوعي وغير انتقائي وغير تمييزي، مع إدراك أن جميع حقوق الإنسان، سواء كانت مدنية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية، مترابطة ومتشابكة ويعزز بعضها بعضا.
 - مواصلة تعزيز المشاركة الكاملة للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في أعمال مجلس حقوق الإنسان، والعمل على منع الأعمال الانتقامية ضد أولئك الذين يتعاونون أو يسعون إلى التعاون مع آليات المجلس، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦.
 - مواصلة العمل على تحسين أداء وفعالية الاستعراض الدوري الشامل بوصفه آلية أساسية لا غنى عنها لاضطلاع المجلس بولايته. وفي هذا الصدد، تتعهد أوروغواي بتقديم تقريرها الوطني الثالث ومواصلة المشاركة بنشاط في جميع عمليات الاستعراض القطرية عن طريق تقديم توصيات تهدف إلى العمل على تعزيز حقوق الإنسان في البلد المعني بطريقة موضوعية وغير انتقائية. وقد قدمت أوروغواي طواعية تقريرها لمنتصف المدة في عام ٢٠١٦.
- ٥ - وتأمل أوروغواي في أن تستخدم مدة عضوية جديدة في المجلس لمواصلة الإسهام في تحقيق هذه الأهداف مع تسليط الضوء على الدور الهام للغاية الذي يؤديه التفاوض وبناء توافق الآراء، اللذان يشكلان الوسيلة المثلى لجعل المجلس مؤسسة أقوى تعكس تنوع وعالمية حقوق الإنسان والالتزام المشترك بحماية هذه الحقوق ومنع تقويضها.

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني

- اعتماد بروتوكول عمل خاص بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الفخرية لمكافحة العنصرية وكرهية الأجانب وجميع أشكال التمييز الأخرى للرد على الشكاوى أو الالتماسات المتعلقة بحالات العنصرية أو كره الأجانب أو أي شكل آخر من أشكال التمييز، وذلك لضمان اتخاذ إجراءات بأسرع ما يمكن ضد السلوك التمييزي. وسيساعد ذلك على منع ترسُّخ النزاعات، والأهم من ذلك، تقليل عواقبها على الأشخاص المتضررين.
- توسيع التدابير الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين ومنع العنف الجنساني والقضاء عليه، واعتماد مشروع قانون شامل بشأن الاتجار بالبشر.
- التنفيذ الكامل لبرنامج رعاية الأطفال المرتبطة حياتهم بالشوارع، بما يتماشى مع التعليق العام رقم ٢١ (٢٠١٧) للجنة حقوق الطفل.
- توسيع نطاق التدابير الرامية إلى مكافحة التمييز العنصري، مع الاستفادة من الزخم الذي أحدثته الأنشطة الجاري الاضطلاع بها كجزء من العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.
- مواصلة بذل الجهود لضمان الأعمال الكاملة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع في أوروغواي، لا سيما مكافحة الفقر.

- إنشاء آلية مستقلة لتعزيز وحماية ورصد تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً للمادة ٣٣ (٢) من الاتفاقية.
- تعزيز آليات المراقبة والامتثال، وتحسين إمكانية لجوء أكثر الفئات ضعفاً إلى القضاء وإمكانية حصولهم على الحماية لحقوقهم.
- مواصلة توسيع برامج التدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي الخدمة المدنية.
- تحسين الرعاية المشتركة بين الوكالات للاجئين والمهاجرين.
- تعزيز آلية المتابعة الوطنية للتوصيات والملاحظات، التي أنشئت في عام ٢٠١٦.
- تدعيم نظام الحوار والتشاور مع المجتمع المدني التابع لوزارة الخارجية باعتباره أداة لتسهيل الحوار مع المجتمع المدني وإشراكه في قرارات السياسة الخارجية.